النهوض الاقتصادي في لبنان:
الآمال والمقومات

رائـــد شـــرف الديـــن، النائب الأول السابق لحاكم مصرف لبنان
وليد بركات، مصرف لبنان

المنتدى الثقافي في ديربورن
المركز العربي الأميركي للثقافة والفنون
٤ آذار ٢٠٢٠ | ديربورن - ميشيغان

قائمة المحتويات

I. مقدمة ٢
II. التوترات العالمية والإقليمية واللبنانية ٣
III. دور مصرف لبنان :ملاذ وسط الأزمات ٥
IV. إعادة هيكلة السياسات وإصلاحات الاقتصاد الكلي ٨
V. الخلاصة ١١

I. مقدمة

بدايةً، أتقدّم بالشكر إلى كلٍّ من المنتدى الثقافي في ديربورن والمركز العربي الأميركي للثقافة والفنون لإتاحة الفرصة لي للتحدث والتحاور مع نخبة من أهلنا في الاغتراب الأميركي عن موضوع مفصلي يقف إزاءه وطننا لبنان عند مفترق طرق. مفترق الطرق هذا يفصل بين اتجاهين: اتجاه يصبّ في خانة المزيد من التأزم الاجتماعي- الاقتصادي والمالي- النقدي وعدم اليقين، وآخر يصبّ في خانة التأسيس لمشروعٍ وطنيٍ نهضوي يتسم بالتخطيط، والقرارات الحاسمة، والكفاءة الاقتصادية، والإصلاح، والشفافية، والمساءلة.

"يمكنني أن أؤكد لكم أن الاحتفاظ بأموالكم في مصرفٍ أعيد فتحه هو أكثر أماناً من الاحتفاظ بها تحت فراشك". هذه كانت كلمات الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في ١٢ آذار ١٩٣٣ بعد ثلاثة أيام من توقيع قانون الإغاثة المصرفية الطارئة الذي يهدف إلى استعادة ثقة الجمهور في النظام المالي المتدهور في البلاد بعد عطلة البنوك التي استمرت أسبوعاً. مع سقوط اقتصاد البلاد في الكساد الكبير خلال الأعوام ١٩٢٩-١٩٣٣، تعثّر حوالي عشرة آلاف مصرف في الولايات المتحدة، حيث لم يتم سداد القروض المقدمة خلال سنوات الطفرة في عشرينيات القرن المنصرم. بالتالي، تم تقويض ثقة الأمريكيين في المصارف بشكل كبير، وحدثت موجاتٌ متكررة لعمليات السحب. بالإضافة إلى التدقيق في سلامة المصارف، وسّع هذا القانون من سلطة الرئاسة للتعامل مع الأزمة المصرفية، وعزّز الدور الرقابي والنقدي للسلطات النقدية في السيطرة على المصارف المتعثرة، كما سمح بتمويل مضمون للمصارف المتعثرة، كما أعطى الاحتياطي الفيدرالي المرونة لإصدار العملة بشكلٍ طارئ مدعومةً بأصول المصارف التجارية. بحلول نهاية شهر آذار، كان الجمهور قد أعاد إيداع حوالي ثلثي المبالغ النقدية المسحوبة. وبما أن إخفاقات المصارف الهائلة في ذلك الوقت بيّنت أن الكساد العظيم نتج عن أمرين: أزمةٌ مالية حادة وتراجعٌ في الاقتصاد، فقد لعب قانون الطوارئ هذا دوراً مهماً في تثبيت النظام النقدي والائتماني، مما شكّل بدوره عاملاً ضرورياً لسرعة الانتعاش الاقتصادي بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٦[i].

في الوقت الحالي، نشهد في لبنان ظروفاً مماثلة تتعلق بأزمة مالية اقتصادية حادة. قد تبدو المقارنة بين الحالتين الأمريكية واللبنانية خارج السياق بسبب الاختلاف في حجم وقدرات وطبيعة الاقتصادين. مع ذلك، فإن هذا الاختلاف في القدرات يقابله شدة التعقيدات والتداعيات التي تحدثها الاضطرابات المالية في النظام الأميركي. وكان هذا واضحاً خلال الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ وفي أعقابها، حيث تم تجنيب النظام المالي اللبناني التداعيات التي عانى منها النظام الأمريكي بسبب سياسات المصرف المركزي اللبناني الاحترازية الصارمة. في نهاية المطاف، يمكن حصر هذه المقارنة في إطارٍ مشترك يتعلّق بتنفيذ تدابير الحكم والرقابة العلاجية الجذرية.

في حديثي اليوم، سأسلط الضوء على بعض الجوانب البارزة للأوضاع الاقتصادية والمالية الحالية في المشاهد العالمية والإقليمية واللبنانية، والتي ساهمت في تفاقم الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية

الحالية في لبنان. بعد ذلك، سأعرض دور مصرف لبنان، باعتباره السلطة النقدية المنوطة بالسياسة النقدية والاستقرار المالي. أخيراً، سوف أختتم كلمتي بالإشارة إلى إعادة الهيكلة الجذرية المتوخاة للسياسات المتبعة، والإصلاحات المطلوبة للاقتصاد الكلي والتي تخدم النهوض الاقتصادي في لبنان.

II. التوترات العالمية والإقليمية واللبنانية

على المستوى الاقتصادي العام، من المتوقع أن يصل النمو العالمي إلى ٢,٥ بالمئة في العام ٢٠٢٠، وهو أعلى بقليل من المستوى المنخفض الذي سُجّل بعد الأزمة في العام الماضي. وسط التوترات التجارية الحالية، أدّى عدم اليقين إلى إضعاف التجارة والاستثمار وتحوّل ميزان المخاطر إلى الدفة السلبية. كما تشهد الاقتصادات الناشئة والنامية تباطؤاً حاداً في نمو الإنتاجية منذ الأزمة المالية العالمية، على الرغم من التراكم السريع لأكبر كمٍّ من الديون وأكثرها انتشاراً منذ السبعينيات[ii]. غير أن هذه التقديرات جميعها سبقت التطورات التي يشهدها العالم حالياً في ظل المخاوف من تبعات انتشار فيروس كورونا المستجدّ على الاقتصاد العالمي. فقد سيطر الخوف على الأسواق المالية العالمية، حيث تسبّب الذعر الناتج عن فيروس كورونا بمحو ستة تريليونات دولار من الأسهم العالمية هذا الأسبوع[iii]. إذ تراجعت البورصات الأوروبية بنسبةٍ تفوق الثلاثة بالمئة قبل أن تسجّل مزيداً من الانخفاض، مسجّلةً خسائر في أسهمها بنسبة ١٢-١٣ بالمئة، هي الأكبر منذ الأزمة المالية العالمية. وبعد تدهور وول ستريت مؤخراً (-٤,٤٢ بالمئة لمؤشري داو جونز وستاندارد أند بورز و-٤,٦١ بالمئة لمؤشر ناسداك)، ظهر التراجع في الأسواق الآسيوية، فتراجع مؤشرا طوكيو وشنغهاي بنحو أربعة بالمئة فيما سجّل مؤشر شينزن انخفاضاً بحوالي خمسة بالمئة. ويرى محلّلون عدة أن خطورة الوباء على الاقتصاد العالمي تفوق خطورته على الصحة بسبب خسائر الأسواق المالية، وكلفة التدابير المتخذة لاحتوائه، وتعثّر الاقتصاد الصيني العملاق ومشروع طريق الحرير[iv]. وتشير الأخبار العاجلة اليوم أن صندوق النقد الدولي ينحو لخفض تقديرات النمو العالمي بسبب تأثير فيروس كورونا السلبي على الاقتصاد، حيث تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن النمو العالمي سيتأثر سلباً ما بين ٠,٥ و١,٥ بالمئة[v]. كذلك قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفضاً طارئاً لنسبة الفائدة بمقدار نصف نقطة في محاولة لحماية الاقتصاد الأميركي من تداعيات انتشار فيروس كورونا[vi].

وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ إجمالي الدين العالمي (للقطاعين العام والخاص) ١٨٨ تريليون دولار في نهاية العام ٢٠١٨، بزيادة قدرها ثلاثة تريليونات دولار مقارنة بالعام ٢٠١٧. وقد انحصرت هذه الزيادة في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض، مما رفع متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي (مرجحاً حسب إجمالي الناتج المحلي لكل بلد) إلى ٢٢٦ بالمئة في العام ٢٠١٨. ومع تركّز الزيادة الرئيسية في الدين العام، تكشف البيانات عن مواطن الضعف المتزايدة لدى العديد من البلدان في مواجهة الركود المقبل. أما

الأسواق الناشئة، فقد ارتفع متوسط نسبة الدين العام فيها إلى مستويات مماثلة لتلك السائدة خلال أزمات منتصف الثمانينيات والتسعينيات. إذ تجاوزت نسبة الدين العام ٧٠ بالمئة في خُمس البلدان تقريباً. وشهدت البلدان النامية المنخفضة الدخل تراكماً مستمراً للديون العامة، حيث يقع خُمسها في دائرة التعرّض لضائقة الديون[vii].

على المستوى الإقليمي، استنزفت الاضطرابات والنزاعات السياسية والأمنية المستمرة خلال العقد الماضي الكثير من الموارد المالية في المنطقة وأضاعت الكثير من الفرص الاقتصادية. ومن المتوقع أن يبلغ معدل نمو الاقتصادات العربية ٢,٥ بالمئة في العام ٢٠١٩ بسبب تباطؤ الطلب الخارجي وتأثيره السلبي على الصادرات النفطية وغير النفطية. ويُقدّر أن تشهد الدول العربية انخفاضاً ملحوظاً في معدّل التضخم إلى حوالي ٦,٧ بالمئة، متأثرةً بالإصلاحات المالية المحلية المطبّقة في العديد من الدول العربية والتدابير المعتمدة للتخفيف من آثارها على المستهلكين، بالإضافة إلى التغيرات في أسعار النفط والسلع الأساسية وسعر الصرف. إن هذا الوضع الإقليمي بحاجة ماسة إلى جهود التكامل الإقليمي والمبادرات النقدية والمالية الجريئة، في ضوء تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة الماضية. علاوة على ذلك، يتخلف الشرق الأوسط عن نظرائه في تصنيفات الحوكمة، بما في ذلك حكم القانون[viii].

شهدت الساحة اللبنانية بدورها توترات متصاعدة منذ عدة أشهر. ويُعتبر هذا التصعيد غير المسبوق نتيجةً تراكمية لبيئة لبنان الجيوسياسية والاجتماعية-السياسية والاقتصادية، إذ تحيط به مصادر متعددة من التحديات والتهديدات. تتضمن هذه المصادر ما يلي: ١) الجوانب الجيوسياسية المتمثلة بالتهديدات الإسرائيلية وتداعيات الحرب السورية؛ ٢) عدم كفاءة الاقتصاد الكلي وضعف الحوكمة، مما تسبّب في عدم الاستفادة من القطاعات والإمكانيات الاستراتيجية للبنان؛ ٣) الجمود والاضطرابات الاجتماعية-الاقتصادية-السياسية الداخلية، والتي تفاقمت إثر استضافة نحو ١,٥ مليون من النازحين السوريين وبروز الحراك الاجتماعي المستمر مطالباً بالإصلاحات الهيكلية الاجتماعية-الاقتصادية[ix]. ونتيجة لذلك، سجلت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الاستثمار الأجنبي والسياحة والعقارات أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠١١. كذلك بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٠,٣ بالمئة، في حين بلغ معدل التضخم حوالي ستة بالمئة. وفي حين بلغت التقديرات المتفائلة للعجز المالي حوالي ثمانية بالمئة في العام ٢٠١٩، من المتوقع أن يرتفع الدين العام إلى ١٥٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام[x]. إلى ذلك، تشير التقديرات إلى بلوغ الانكماش نسبة ٣,٨ بالمئة واتساع العجز المالي إلى ١١,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩[xi]، مع ارتفاع حالات تسريح العمال وانخفاض الأجور[١].

[١] وفقًا لمسح أجرته شركة INFOPRO Research (٢٠٢٠): سرّح ٣٣٪ من الشركات ٦٠٪ من موظفيها، في حين قام ١٢٪ من الشركات بتسريح جميع موظفيها؛ ٥١٪ من الشركات خفضت رواتب الموظفين؛ ٩٤٪ من الشركات شهدت انخفاضا بنسبة ٦٩٪ في المبيعات.

تؤكد هذه الصعوبات في جميع الجبهات على الحاجة إلى السعي لتطبيق إصلاحات هيكلية أساسية في مجال السياسات الاجتماعية-الاقتصادية-الكلية بهدف تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الضارة وتعزيز النمو والتنمية المستدامين.

III. دور مصرف لبنان: ملاذ وسط الأزمات

وفقًا لقانون النقد والتسليف، الذي أنشئ بموجبه مصرف لبنان، تتمثل مهمة المركزي في حماية العملة الوطنية كضمانة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وتشمل هذه المهمة، على وجه الخصوص:

- حماية سلامة العملة اللبنانية،
- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي،
- الحفاظ على سلامة النظام المصرفي،
- تطوير السوق النقدية والمالية،
- تنظيم وتطوير أنظمة الدفع ووسائله،
- تطوير وتنظيم التحويلات النقدية،
- وتطوير وتنظيم عمليات المقاصة والتسوية المتعلقة بوسائل الدفع المختلفة والأدوات المالية.

سعى مصرف لبنان، منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، إلى الحفاظ على مناعة النظام المالي/المصرفي اللبناني في مواجهة الصدمات المحدقة، ضمن بيئة داخلية وخارجية متوترة. ويمكن تلمّس مظاهر هذه البيئة من خلال المؤشرات التالية:

- تجاوزت نسبة الدين العام للناتج المحلي مستوى ال ١٥٠ بالمئة، حيث يصنّف مستوى لبنان ضمن الدول الخمس الأعلى عالمياً[٢][xii]. كما بلغ العجز المالي ٦,٢٥ مليار دولار في العام ٢٠١٨، أي ما يوازي ٣٥٪ من المصاريف و١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي[xiii]. ومن المتوقع أن تتجاوز هذه النسبة هدف الثمانية بالمئة للعام ٢٠١٩ نظراً للانخفاض الحاد في مداخيل الخزينة بعد الأزمة الراهنة.
- يصنّف لبنان في المرتبة ١٤٣ من أصل ١٩٠ عالمياً بحسب مؤشر بيئة الأعمال للعام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي[xiv].
- يصنّف لبنان في المرتبة ٨٨ من أصل ١٤١ عالمياً بحسب مؤشر التنافسية العالمي للعام ٢٠١٩[xv].

[٢] الدول الخمس الأعلى عالمياً من حيث نسبة الدين العام للناتج المحلي بحسب الترتيب المصرّح عنه من قبل صندوق النقد الدولي هي (ابتداءً من الأعلى): اليابان (٢٣٧,٥٪)، فنزويلا (٢١٤,٤٪)، السودان (١٧٧,٩٪)، اليونان (١٧٤,٢٪)، لبنان (١٥٧,٨٪).

- يصنّف لبنان في المرتبة ٩٥ من أصل ١٥٧ عالمياً، وفي المرتبة العاشرة عربياً، من حيث الانفتاح الاقتصادي في التجارة، بحسب المؤشر العالمي للانفتاح الاقتصادي للعام ٢٠١٩[xvi].
- يصنّف لبنان في المرتبة ١٥٤ من أصل ١٨٠ عالمياً، وفي المرتبة ١٢ من أصل ١٤ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من حيث الحرية الاقتصادية، بحسب مؤشر الحرية الاقتصادية للعام ٢٠١٩[xvii].
- يصنّف لبنان في المرتبة ٨٩ من أصل ١٢٦ عالمياً، وفي المرتبة السادسة من أصل ثمانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[٣]، من حيث سيادة القانون بحسب مؤشر سيادة القانون للعام ٢٠١٩ الصادر عن مشروع العدالة العالمية[xviii].
- يصنّف لبنان في المرتبة ١٣٧ من أصل ١٨٠ عالمياً، وفي المرتبة ١٢ من أصل ٢١ عربياً، من حيث الفساد، بحسب مؤشر تصورات الفساد للعام ٢٠١٩ الصادر عن منظمة الشفافية العالمية[xix].
- يصنّف لبنان في المرتبة العاشرة من أصل ١٤ عربياً من حيث الرقمنة[٤]، بحسب المؤشر الرقمي لمجموعة المستشارين العرب للعام ٢٠١٨[xx].
- يصنّف لبنان في المرتبة ١٠٦ من أصل ١١٥ عالمياً، وفي المرتبة الأخيرة عربياً، من حيث مؤشر تحوّل الطاقة (Energy Transition Index) للعام ٢٠١٩، بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي[xxi].
- انخفضت الأصول الأجنبية الصافية للقطاع المالي، وهي مؤشر لميزان المدفوعات، بقيمة ٣,٥ مليار دولار بين كانون الثاني وتشرين الأول من العام ٢٠١٩[xxii].

في مواجهة هذه الشدائد، هدف مصرف لبنان إلى الحفاظ على التوازن بين تأمين النظام المالي بأكمله من المخاطر النظامية من خلال سياسته التنظيمية في التحوّط الكلي من ناحية، وتجنب أي آثار مدمرة على الإنتاج والاستقرار النقدي/السعري من خلال السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية من ناحية أخرى. بناءً على ذلك، ثابر المركزي على استكمال ودعم السياسة المالية وديناميات المالية العامة في لبنان من خلال تنفيذ الممارسات الأساسية التالية:

[٣] يتضمن تقرير مؤشر سيادة القانون للعام ٢٠١٩ الصادر عن مشروع العدالة العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بحسب الترتيب ابتداءً من الأعلى): الإمارات العربية المتحدة، الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، لبنان، إيران، مصر.

[٤] سجّل لبنان درجة ٥٨,٠٤٪ من حيث الرقمنة بحسب المؤشر الرقمي لمجموعة المستشارين العرب للعام ٢٠١٨، وهي نسبة أقل من متوسط درجة المنطقة العربية البالغ ٦٤٪. كذلك فإن هذه النتيجة هي أقل من متوسط درجة مجلس التعاون الخليجي البالغة ٧٨٪، ولكنها أعلى من متوسط النتيجة في الدول العربية غير الخليجية والتي بلغت ٥٣,٥٪. وقد سجّل مستوى الرقمنة في لبنان نسبةً أعلى منها في كل من مصر (٥٦,٤٪) والعراق (٥٢,٤٪) والجزائر (٤٩,٤٪) وموريتانيا (٣٠,٣٪). احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في المنطقة العربية من حيث الرقمنة بنسبة ٨٤,٢٪، في حين احتلت موريتانيا المرتبة الأخيرة.

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف الذي يمثل أساساً في الحفاظ على الاستقرار المالي والسعري كشرط للنمو الاقتصادي والمناعة وإصلاح الاقتصاد الكلي؛
- الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم على مدى العشرين سنة المنصرمة؛
- تأمين انخفاض تدريجي لمعدلات الفائدة؛
- تكوين احتياطي ضخم من العملات الأجنبية؛
- إدارة الدين العام للدولة اللبنانية بشكلٍ مجدٍ وفعّال بهدف خفض كلفة المديونية؛
- تحفيز الاقتصاد من خلال توفير حزم التحفيز التي تشمل القروض المدعومة من خلال القطاع المصرفي، والتي تستهدف قطاعات عديدة في الاقتصاد اللبناني؛
- تعزيز اقتصاد المعرفة من خلال التمويل الرأسمالي، وبالتالي تعزيز رأس المال البشري الاستراتيجي في لبنان وأسواقه المالية؛
- تنظيم وتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيّده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية، بالأخص في ما يتعلق بكفاية رأس المال والحوكمة المؤسساتية والربحية ومكافحة تبييض الأموال؛
- تعزيز الشمول المالي وممارسات حماية المستهلك المالي؛
- وتطوير القوانين والمنصات التنظيمية المالية الحديثة، خاصة فيما يتعلق بأنظمة الدفع والتمويل الإلكتروني.

على الرغم من الضغوط التي أعاقت تقدمه، حافظ القطاع المصرفي على وضعية متينة، مسجلاً نمواً سنوياً بلغ ٥,٣٥ بالمئة من إجمالي أصول المصارف التي بلغت ٢٦٠ مليار دولار في تشرين الأول ٢٠١٩. ووصلت ودائع المصارف إلى ١٧٢ مليار دولار في الفترة ذاتها، بانخفاض سنوي قدره ٥,٧٨ بالمئة. في موازاة ذلك، بلغت القروض المصرفية للقطاع الخاص ٥٤,٧ مليار دولار في تشرين الأول ٢٠١٩، مقارنة ب ٦١,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨. من ناحية أخرى، بلغت القروض المصرفية للقطاع العام ٣١ مليار دولار، مقارنة بـ ٣٤,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨. إلى ذلك، ارتفع معدل الدولرة للودائع إلى ٧٤,٧ بالمئة، مقارنةً ب ٧٠,٦٢ بالمئة في نهاية العام ٢٠١٨، بينما شهدت نسبة دولرة القروض زيادةً طفيفة تقل عن واحد بالمئة منذ كانون الأول ٢٠١٨، حيث سجلت ٦٩,٦ بالمئة بحلول تشرين الأول ٢٠١٩.

تجدر الإشارة إلى الخلاصات العامة لمشاورات بعثة صندوق النقد الدولي إلى لبنان للعام ٢٠١٩ خلال شهر تشرين الأول ٢٠١٩ نوّهت بفعالية دور المصرف المركزي في حماية الاستقرار المالي والنقدي، مع الإشارة إلى ضرورة التنبه إلى تعزيز ميزانية مصرف لبنان والملاءة لدى المصارف. كما ركّزت على إجراء إصلاحاتٍ هيكلية لتحفيز النمو والميزة التنافسية في الاقتصاد، لا سيما في

قطاع الكهرباء والإدارة العامة. علماً أن صندوق النقد اعتبر تخفيض التصنيف الائتماني للبنان من قبل وكالات التصنيف (آخرها موديز) انعكاساً للتحديات الراهنة في ماليته العامة[xxiii].

IV. إعادة هيكلة السياسات وإصلاحات الاقتصاد الكلي

إن مكمن الاعتلال الحقيقي في الاقتصاد اللبناني بحسب ما تدلّ عليه هذه المؤشرات ليس أزمة مديونيته العالية والعجز في موازنته فحسب، بل الأهمّ من ذلك كله هو ما يحول دون تخفيض العجز والمديونية، ألا وهو الضعف البنيوي المتنامي الذي اعترى الاقتصاد اللبناني بعد الحرب الأهلية بشكلٍ خاص في قطاعاته الإنتاجية، ومؤسساته العامة وخدماتها، وبيئته التنافسية، وميزاته التفاضلية وبنيته التحتية. وما أدلّ على ذلك سوى تقرير البنك الدولي الذي ذكر أن لبنان قد خسر ٩٪ من ناتجه المحلي الإجمالي سنوياً منذ نهاية الحرب الأهلية نتيجة أداء نظامه في المحاصصة الطائفية، وهو ما يمثّل نصف قيمة ناتجه المحلي الإجمالي تراكمياً[xxiv]. حتى عنصري الانفتاح والحرية الاقتصاديين الذين طالما تميّز بهما لبنان في محيطه أصبحا عنصرين شبه حياديّين. لا يعني هذا أنه ليس لدى لبنان إمكانياتٍ وميزاتٍ تفاضلية يمكن البناء عليها. بل العكس هو الصحيح، إذ تتسبّب هذه الثغرات في الكثير من الفرص الضائعة والإمكانيات المهدورة التي يمتلكها لبنان، تحديداً في مجالات رأسماله البشري وقطاعه المالي وطاقاته الاغترابية، بالإضافة إلى الموارد النفطية والغازية الكامنة.

بناءً على ما تقدّم، يمكن رسم خارطة طريق عامة للمدى المنظور لإعادة هيكلة السياسات وإصلاحات الاقتصاد الكلي، بحيث تشكّل رافعة نهضوية ملحّة في مواجهة التحديات والمخاطر المتراكمة في الواقع الاقتصادي اللبناني. ومن أهم ملامح هذه الخارطة:

أولاً، من حيث *السياسة النقدية والاستقرار المالي*:

بالرغم من الظروف الصعبة التي أدت إلى الارتفاع الأخير في الطلب على الأوراق النقدية بالدولار، لا يزال مصرف لبنان يبذل جهوده للحفاظ على أكبر قدر من الاستقرار النقدي والمالي. بموازاة ذلك، شدّد مصرف لبنان، وما يزال، على أهمية تأمين الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية التي من شأنها كبح مواطن الضعف الكامنة في الاقتصاد اللبناني، وبالتالي تأمين أساس اقتصادي قوي لتحقيق الاستقرار النقدي، وبالأخص استقرار سعر الصرف[xxv]. إن أهم الجوانب الكفيلة بتكييف توجهات السياسة النقدية والاستقرار المالي وفقاً لمقتضيات المرحلة القادمة يمكن حصرها بالتالي:

- تعزيز التوازن بين سياسة التحوّط الكلي التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي للنظام المالي من جهة، والسياسة النقدية التي تهدف إلى توفير آليات انتقال فعالة لنمو الاقتصاد من ناحية أخرى؛
- رفع مستوى التعاون التكاملي بين السياستين النقدية والمالية؛

- تفعيل الأدوار الوظيفية لسعر الفائدة وسعر صرف العملة لضمان النمو المستدام، بحسب ما تسمح به أوضاع الاقتصاد الكلي والمالية العامة؛
- التشدّد في تطبيق معايير مستدامة وصارمة للسيولة وكفاية رأس المال من قبل النظام المصرفي؛
- تحقيق توازن دقيق بين استقلالية المصرف المركزي وشفافيته، بحيث تتعزّز شرعية تفويض المصرف المركزي على الصعيدين النقدي والتنظيمي؛
- التشجيع على تحوّل دور القطاع المصرفي والأسواق المالية من الاتجاهات الريعية نحو الاتجاهات التنموية في سبيل إطلاق الاقتصاد الإنتاجي المرتجى؛
- تكثيف السياسات التي تعزز اعتماد العملة الوطنية وتحد من الدولرة؛
- التشدّد في تطبيق المعايير التي تضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للمستهلكين الماليين وحماية مصالحهم؛
- تحسين أداء القطاع المصرفي من خلال تنفيذ عمليات الدمج وإعادة الرسملة اللازمة؛
- مكافحة الممارسات المالية المؤذية التي تنطوي على ميول مضاربة ضد العملة الوطنية؛
- تكثيف الرقابة والإشراف على الأنشطة المصرفية الخارجية؛
- والتشدّد في تطبيق معايير موحدة وعادلة في ما يتعلق بأي تدابير لضبط حركة رؤوس الأموال لتجنب هروبها[xxvi]، مع اعتماد معيار الحاجة الملحّة.

ثانياً، من حيث *السياسة المالية والمالية العامة*:

- زيادة الإنفاق الحكومي الموجّه نحو الاستثمارات في البنية التحتية؛
- تنفيذ إصلاحات في النظام الضريبي ليصبح تصاعدياً ومباشراً وأكثر إنصافاً؛
- التخلص من ممارسات الإنفاق الجامد العميق وغير الفعال[xxvii]؛
- مكافحة التهريب، والتهرب الضريبي، وتحسين الجباية الضريبية من خلال إزالة الإعفاءات والمعاملة التفضيلية، وتعزيز آليات الحكومة الإلكترونية والإعفاء التحفيزي من غرامات عدم الامتثال للشركات[xxviii]. علماً أن جمعية المصارف تقدّر قيمة التهرب الضريبي السنوي بأربعة مليارات دولار[xxix].
- إعادة هيكلة الدين العام من خلال إطالة فترة استحقاق الدين الحكومي مع تخفيض أسعار الفائدة بالتناسب مع مستويات التضخم، حيث ينبغي تخصيص عبء إعادة الهيكلة على أساس درجة الاستفادة من الفائدة[xxx].
- فرض غرامات عادلة على إشغال الأملاك البحرية والنهرية والبلدية، والعمل على استعادتها.

- التركيز على الاقتراض بالليرة اللبنانية لإبقاء الدين العام تحت السيطرة السيادية.

ثالثاً، من حيث *سياسات الاقتصاد الكلي*:

- إطلاق الخطط لتحويل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد قائم على الريع إلى اقتصاد منتج من خلال تحسين التنوّع الاقتصادي، ووضع تدابير/قوانين لحماية المنافسة، وتعزيز القطاعات الإنتاجية البارزة بما يتماشى مع ميزات لبنان التفاضلية (اقتصاد المعرفة، والقطاع المهني، والتصنيع الزراعي، وصناعة الأدوية...).
- اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بغية زيادة الاستثمار، وخفض الدين الحكومي وتحسين الكفاءة. ويمكن تحقيق ذلك على النحو الأمثل من خلال جمع المواطنين والمستثمرين الاستراتيجيين والحكومة ضمن مخطط متوازن بدقة.
- تعزيز ميزان المدفوعات من خلال تهيئة بيئة استثمارية جذابة لتحويلات المغتربين (صناديق استثمارية وطنية للمغتربين) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتعزيز الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات من جهة أخرى.

رابعاً، من حيث *الحكم الرشيد*:

إن تكوين رؤيةٍ أكثر شموليةً وعمقاً حول قضية الفساد يتطلّب مقاربةً تأخذ بعين الاعتبار عاملين يشكّلان مصدرين للفساد، أحدهما اقتصادي الطابع وهو الثقافة الريعية، والآخر اجتماعي الطابع وهو الثقافة الفئوية. فالاقتصاد الريعي يولّد الفساد في الاقتصاد عن طريق الاتكال على الريع وليس الجهد الإنتاجي للاستحصال على الثروة. وتفسير ذلك أن الاتكال على الريع يستتبعه غياب المجهود وتحمّل المخاطر، وبالتالي تُغيَّب العوامل المحفّزة للمساءلة والمحاسبة، مما يشجّع ممارسات الفساد. وينتج عن ذلك الاختلال كله تشوّهٌ بنيوي في نظام الحكم في ما يتعلّق بالعلاقة بين المواطن والحكومة، وتمركزٌ للثروة واتساع الفجوات الاجتماعية وتغذيةٌ للطبقة الفئوية المتحكمة. بالمقابل، يشكّل الحكم الفئوي إطاراً لتقاسم السلطة أو احتكارها بعيداً عن آليات المشاركة الديمقراطية. وبالتالي، ينتج عن هذا الحكم استبعادٌ لآليات الشفافية والمساءلة والمحاسبة في السياسات الاقتصادية وحكم القانون، مما يستدعي توزيع الريع، خاصةً على الفئات المقربة من الحكم، لضمان ديمومة النظام. وفي النهاية يقود هذا كله إلى الإفقار والفساد المنظّم. وتكتمل دائرة العلاقة التبادلية كون الفساد بدوره يغذي الاقتصاد الريعي والحكم الفئوي. في المحصلة، يشكّل هذا الثالوث المتمثّل بالاقتصاد الريعي والحكم الفئوي وممارسات الفساد منظومةً متكاملةً يغذي كل عنصر منها الآخر. لذلك، لا سبيل لمكافحة الفساد جذرياً وبشكلٍ فعّال إلا بمقاربةٍ تتناول كل هذه العناصر[xxxi].

خامساً، من حيث *مكافحة الفساد*:

- تمكين هيئات وآليات مكافحة الفساد والرقابة اللازمة لتنفيذ التدابير التي تعزز ممارسات الحكم الرشيد المتمثلة في الشفافية والمساءلة (النفقات والمناقصات الحكومية؛ والسرية المصرفية والحصانات للسياسيين وموظفي القطاع العام...)
- سن قانون يصون استقلالية النظام القضائي.

سادساً، من حيث *شبكة الأمان الاجتماعي*:

إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتوسيع برنامج شبكة الأمان الاجتماعي بحيث يشمل تدابير أكثر فعالية لدعم الفئات الفقيرة والمسنّة والعاطلة عن العمل.

سابعاً، من حيث *البنية التحتية*:

يمثل إصلاح شركة كهرباء لبنان الأولوية القصوى في هذا السياق، إذ من شأنه أن يخفّض من عجز الموازنة بحوالي ملياري دولار سنوياً. إضافةً على ذلك، يعدّ إطلاق مشاريع اتصالات تتّسم بالجدوى الاقتصادية والمنافسة، وإنشاء شبكات نقل عام فعالة، بما فيها القطارات، والاستفادة من الموارد المائية الوطنية عناصر أساسية في البنية التحتية.

٧. الخلاصة

في الخلاصة، تحتّم الأوضاع المتأزمة التي تسود في بيئة لبنان والمنطقة العربية على كل المعنيين في لبنان، أفراداً ومؤسساتٍ وحكومات، التحلي بصفاتٍ وسلوكياتٍ على درجةٍ عالية من الكفاءة والمسؤولية الوطنية. لذا، في هذه الأوقات، ينبغي انتهاج وتكريس مفاهيم جذرية للوصول إلى الحالة النهضوية التي ننشدها. وأبرز هذه المفاهيم المواطنة التكاملية، والتغيير التكافلي، والشفافية المسؤولة، والنزاهة العادلة... إن أي إصلاحات يجب أن تتّبع نهجاً استراتيجياً في رسم السياسات يحقّق التناغم ما بين الإصلاحات الاجتماعية-الاقتصادية الفورية المطلوبة وأهداف التنمية الطويلة الأجل.

وأختم باغتنام هذه الفرصة لأخاطبكم أنتم، أبناء لبنان في المهجر. عندما انبرى واحدٌ منكم منذ قرنٍ من الزمان، اسمه جبران خليل جبران، مخاطباً السياسيين: "هل أنت سياسيٌ يسأل عما يمكن أن يفعله بلدك من أجلك، أم أنت سياسيٌ متحمّس تسأل عما يمكنك فعله لبلدك؟"، هل كان يتوقع أن تنطبق ذروة هذه المعاني على الواقع اللبناني بعد مضي قرنٍ كامل؟ والمفارقة تكمن في أن السياسيين الأميركيين اتعظوا من قوله هذا قبل نظرائهم اللبنانيين بكثير. فرأينا الرئيس الأميركي جون كينيدي يقتبس من أفكار جبران يوماً، قائلاً: "لا تسأل عما يمكن أن يفعله بلدك من أجلك - إسأل عمّا يمكنك فعلُه لبلدك". وقد يعلّق مهاجرٌ لبناني من وراء البحار: "وهل أُتيحت لي الفرصة كي أفعل لبلدي، وها أنا الآن على بعد آلاف الأميال منه مكرهاً؟ وهل إذا ما فعلت لبلدي أتيقّن أن فائدته تعود لأهلي والصالح العام وليس لمصالح خاصة مشبوهة؟" إنما هذه مسؤوليتنا

جميعاً أن نشفي غليل هذا المهاجر. مسؤوليتنا في الداخل اللبناني لإحداث التغيير الإصلاحي المطلوب من أجل البناء على طاقات الامتداد اللبناني في الخارج ليكون جسراً تنموياً للبنان ومنه إلى الشرق. ومسؤوليتكم في الاغتراب للوثوب وتقديم الدعم للأهل والوطن واقتناص الفرص الاستثمارية عندما تلوح في لبنان ومنه إلى عمقه المشرقي.

وشكراً.

المصادر

[i] https://www.federalreservehistory.org/essays/emergency_banking_act_of_1933

[ii] البنك الدولي (٢٠٢٠). التوقعات الاقتصادية العالمية. مجموعة البنك الدولي، كانون الثاني ٢٠٢٠.

[iii] https://www.nasdaq.com/articles/global-markets-coronavirus-panic-wipes-%246-trillion-off-world-stocks-this-week-2020-02-28

[iv] http://www.aleqt.com/2020/02/28/article_1770861.html

[v] Boone, L. (2020). Coronavirus: the World Economy at Risk. OECD Interim Economic Outlook. 2 March 2020.

[vi] https://hapijournal.com/2020/03/03/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%B1-%D8%AE%D9%81%D8%B6%D8%A7-/%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A6

[vii] /https://blogs.imf.org/2019/12/17/new-data-on-world-debt-a-dive-into-country-numbers

[viii] https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/10/25/na102819-making-the-most-of-capital-flows-in-the-middle-east-and-central-asia?utm_medium=email&utm_source=govdelivery

[ix] شرف الدين، ر. (٢٠١٩). المناعة النقدية في مواجهة الصدمات: لبنان مثالاً. اجتماع فريق العمل لصندوق النقد العربي ومصرف التسويات الدولية حول السياسة النقدية في المنطقة العربية. أبو ظبي، ١٣-١٤ تشرين الثاني ٢٠١٩.

[x] صندوق النقد الدولي (٢٠١٩). المادة الرابعة، لبنان. التقرير القطري رقم ٣١٢/١٩، تشرين الأول ٢٠١٩.

[xi] إيراديان، غ. (٢٠٢٠). لبنان: فرصة التحرّك لاستعادة الاستقرار. معهد المالية الدولية، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[xii] https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD

[xiii] وزارة المالية اللبنانية.

[xiv] البنك الدولي، مؤشر بيئة الأعمال للعام ٢٠٢٠.

[xv] مؤشر التنافسية العالمي للعام ٢٠١٩.

[xvi] المؤشر العالمي للانفتاح الاقتصادي للعام ٢٠١٩.

[xvii] مؤشر الحرية الاقتصادية للعام ٢٠١٩.

[xviii] مشروع العدالة العالمية، مؤشر سيادة القانون للعام ٢٠١٩.

[xix] منظمة الشفافية العالمية، مؤشر تصورات الفساد للعام ٢٠١٩.

[xx] المؤشر الرقمي لمجموعة المستشارين العرب للعام ٢٠١٨.

[xxi] المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشرتحول الطاقة للعام ٢٠١٩.

[xxii] مصرف لبنان.

[xxiii] https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/07/02/mcs070219-lebanon-staff-concluding-statement-of-the-2019-article-iv-mission?cid=em-COM-123-39103

[xxiv] World Bank, 2015. Lebanon: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity - A Systematic Country Diagnostic. June 15, 2015.

[xxv] المرجع نفسه.

[xxvi] إيراديان، غ. (٢٠٢٠).

[xxvii] المرجع نفسه.

[xxviii] Mikhael, M. (2019). A Roadmap to Recovery: Getting Out of the Crisis. Executive Magazine, December 3, 2019.

[xxix] https://www.abl.org.lb/arabic/february-2019

[xxx] حافظ، ز. (٢٠١٩). رؤية في مشروع اقتصادي إصلاحي إنمائي في لبنان. ورقة عمل.

[xxxi] حافظ، ز. وآخرون (٢٠٠٩). بنية الاقتصاد في الدول العربية وأخلاقيات المجتمع. المنظمة العربية لمكافحة الفساد. بيروت، نيسان ٢٠٠٩.